ملاءمة محاسبة القيمة العادلة لقرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية

إعداد الطالب

عبد الله مصطفى كامل كمال

المشرف

الدكتور وليد زكريا صيام

أستاذ مشارك

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في المحاسبة والتمويل

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة الهاشمية

الزرقاء – الأردن

٤ تشرين ثاني ٢٠١٠

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ٤ تشرين ثاني ٢٠١٠

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
د. وليد زكريا صيام، مشرفاً ورئيساً أستاذ مشارك، محاسبة إدارية	....
د. حسام الدين مصطفى الخداش، عضواً أستاذ مشارك، نظرية المحاسبة	....
د. فهيم صالح لوندي، عضواً أستاذ مشارك، محاسبة مالية	....
أ. د. محمود حسن قاقيش، عضواً أستاذ دكتور، محاسبة تكاليف وإدارية جامعة اليرموك	....

إهداء

إلى من أرجو رضاهما.. وأرجو من الله أن يبارك فيهما	والدي الحبيبين
إلى رفاق حياتي.. وأرجو من الله أن يحفظهم	إخواني وأخواتي
إلى من منحتني وقتها.. ورفيقة دربي	زوجتي العزيزة
إلى من أرجو أن يقوما مقام العظماء	ابنيّ مهند ومعتز

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين خير الرازقين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم – وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور وليد زكريا صيام على كل ملاحظاته القيمة وعلى كل دقيقة أمضيتها معه يرشدني ويعلمني بنفسه الطويل الذي لولاه لما وصلت إلى ما وصلت إليه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للسادة أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور محمود حسن قاقيش والدكتور حسام الدين مصطفى الخداش والدكتور فهيم صالح لوندي لتقييمهم لهذا البحث ومناقشته وتقديم الإرشادات المفيدة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لإدارة شركة الخطوط البحرية الوطنية الأردنية للدعم المادي والمعنوي، كما لا يفوتني أن أشكر أختي العزيزة نداء لمساعدتي في التدقيق اللغوي لهذا البحث.

كما أخص بالشكر السادة المحكمين الذين لم يتوانوا لحظة واحدة لقبول تحكيم الاستبانة وإثراءها بملاحظاتهم، وختاماً كل الشكر والتقدير لكل من ساهم في تعبئة الاستبانة.

الباحث

عبد الله كمال

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

ملخص

ملاءمة محاسبة القيمة العادلة لقرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية

إعداد الطالب
عبد الله مصطفى كامل كمال

إشراف
الدكتور وليد زكريا صيام
أستاذ مشارك

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ملاءمة محاسبة القيمة العادلة لقرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومدى إسهام محاسبة القيمة العادلة في جعل البيانات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان، إضافة إلى التعرف على أهم المعوقات التي تواجه قرار منح الائتمان.

تم تطوير استبانة لغايات تحقيق أهداف الدراسة، وتم توزيعها على كافة البنوك التجارية الأردنية البالغ عددها (١٦) بنكاً عام ٢٠٠٩م، بلغ عدد الاستبانات الموزعة (٢٠٨) استبانات، وتم استرداد (١٧٢) استبانة منها واعتماد (١٦٠) استبانة لغايات التحليل الإحصائي، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في تحليل إجابات عينة الدراسة كما تم استخدام اختبار (One Sample T-Test) في اختبار فرضيات الدراسة.

وقد أظهرت نتائج التحليل أن هناك تأييداً كبيراً في أقسام التسهيلات الائتمانية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المتقدمة لطلب منح الائتمان، إضافة إلى أن محاسبة القيمة العادلة تسهم بشكل ملحوظ في ترشيد قرار منح الائتمان الخاص بالحكم على أحداث حالية وسابقة،

كما أظهر التحليل أن هناك معوقات تؤثر في قرار منح الائتمان منها أن تطبيق القيمة العادلة قد لا يكون دقيقاً في قياس بعض الأصول لعدم توفر شروط السوق الكفؤ، كما أن هناك بعض الأصول ليس لها سوق تداول حقيقي ومنظم قد يؤدي إلى صعوبة في تقييمها وإعطاء سعر سوقي لها.

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث الجهات المشرعة والمنظمة لمهنة المحاسبة في الأردن بضرورة وضع الايضاحات الضرورية اللازمة لإزالة الإبهام والغموض في التطبيق العملي لمعايير القيمة العادلة، عن طريق عقد دورات تدريبية تساعد في فهم آليات تطبيق معايير القيمة العادلة.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

١/١ مقدمة

٢/١ أهداف الدراسة

٣/١ أهمية الدراسة

٤/١ مشكلة الدراسة

٥/١ الدراسات السابقة

٦/١ فرضيات الدراسة

٧/١ منهجية الدراسة

٨/١ مجتمع الدراسة وعينتها

١/١ مقدمة:

حظيت مهنة المحاسبة باهتمام دولي كبير في العقود الثلاثة الأخيرة، تمخض عنها إنشاء العديد من المجالس المحاسبية –دولية أو اقليمية– لتوجيه مهنة المحاسبة وتنظيمها وللإشراف على عمل المحاسبين القانونيين والتنسيق فيما بينها من أجل الرقي بمهنة المحاسبة.

ولما كانت المنشآت تظهر نتائجها –المالية والإدارية– على شكل قوائم وتقارير كان لا بد من إعلانها والإفصاح عنها بشكل يتلاءم مع ظاهرة العولمة والأسواق المالية العالمية والاقتصاديات التضخمية للدول، كل هذه الأمور أوجبت على الهيئات التشريعية والرقابية المنظمة لمهنة المحاسبة إصدار تعليمات تلزم فيها الشركات بإظهار قوائمها المالية بشكل عادل.

فكان هناك توجه من قبل كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) نحو إصدار وتعديل العديد من معايير المحاسبة التي تركز في مضمونها على القيمة العادلة، والتي تساعد مستخدمي القوائم المالية لهذه الشركات باتخاذ القرارات المناسبة.

تتعدد فئات مستخدمي البيانات المالية كالمستثمرين الحاليين والمحتملين، والموظفين، والمقرضين، والموردين، والدائنين التجاريين الآخرين، والعملاء، والحكومات ووكالاتها والجمهور (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٩، ص٧٨)، غير أن أهم مستخدمي هذه القوائم المالية هي فئة البنوك حيث تتنوع استخداماتها لغايات استثمارية أو لغايات تقديم التسهيلات على شكل قروض قصيرة أو طويلة الأجل أو غيرها من أنواع التسهيلات للشركات طالبة الائتمان من أجل التأكد من أن هذه الشركات قادرة على سداد القروض والفوائد المترتبة عليها بتاريخ الاستحقاق.

من هنا كان لزاماً على هذه البنوك دراسة التقارير المالية لهذه الشركات طالبة الائتمان التي تعد قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

وجاءت فكرة هذه الدراسة لإلقاء مزيد من الضوء حول مدى ملاءمة محاسبة القيمة العادلة لقرارات منح الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية.

٢/١ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى ملاءمة محاسبة القيمة العادلة لقرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. التعرف على مدى تأييد القائمين على أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة.
٢. التعرف على مدى اسهام محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية.
٣. التعرف على المعوقات التي تواجه متخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية عند تحليل بنود مالية تم قياسها وفق محاسبة القيمة العادلة للشركات طالبة الائتمان.

٣/١ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة بشكل رئيس من خلال الدور الذي تلعبه المعايير المحاسبية في إظهار القوائم المالية بشكل عادل، انطلاقاً من أن قرار منح الائتمان يتأثر بشكل رئيس بالقوائم المالية للشركات طالبة الائتمان التي تعد وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والتي توفر كافة المعلومات التي

تسمح باتخاذ مثل هذا القرار من حيث (الاعتراف والقياس، والعرض والإفصاح) الأمر الذي يعطي دلالة واضحة لأقسام التسهيلات الائتمانية من حيث إعطاء بيانات مالية صادقة وشفافة بعيدة عن التشويه والتضليل على اعتبار أن هذه المعايير تتكيف مع الأوضاع المستجدة.

كما تنبع أهمية الدراسة من التوجه السائد نحو استخدام محاسبة القيمة العادلة لتحل محل محاسبة التكلفة التاريخية، حيث من المتوقع أن تعكس محاسبة القيمة العادلة البيانات والقوائم المالية بصورة أكثر عدالة وملاءمة لاتخاذ القرارات وترشيدها.

٤/١ مشكلة الدراسة:

أدى التوجه المتزايد في استخدام القيمة العادلة وإضافة معايير محاسبية جديدة إلى تغيرات ملحوظة في نتائج القوائم المالية، الأمر الذي يرتب على مستخدمي القوائم المالية ضرورة الإحاطة والدراية التامة في معايير القيمة العادلة من أجل التمكن من دراسة وتقييم القوائم المالية.

من هنا يمكن القول بأن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما مدى تأييد القائمين على أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة؟

٢. هل تسهم محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية؟

٣. هل توجد معوقات تواجه متخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية عند تحليل بنود مالية تم قياسها وفق محاسبة القيمة العادلة للشركات طالبة الائتمان؟

١/٥ الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

دراسة (عواد، ٢٠١٠) بعنوان "محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر محاسبة القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية، حيث استخدم الباحث استبانة للوقوف على آراء عينة الدراسة بخصوص أسباب الأزمة المالية العالمية، ومدى تأثير محاسبة القيمة العادلة في حدوث تلك الأزمة واستخدم في تحليل بيانات الدراسة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، بالإضافة إلى اختبار Scheffe.

وأظهرت نتائج تحليل بيانات الدراسة وجود أثر هام لمحاسبة القيمة العادلة في إحداث الأزمة المالية العالمية حيث احتل المركز الثالث في أهميته النسبية بين العوامل الأخرى التي اتفق خبراء المال والاقتصاد على أنها كانت وراء حدوثها، كما أظهرت وجود مساهمة ذات دلالة إحصائية لتعديل المعيارين المحاسبيين الدوليين (٣٩، ٤٠) في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية، من جانب آخر كشفت الدراسة عن أن تداعيات الأزمة المالية على البنوك التجارية في الأردن ومن ثم السياسات التي اتبعتها الحكومة وكذلك البنك المركزي للحد من أثار تلك الأزمة على الاقتصاد الوطني كانت السبب الداعي لانخفاض قيمة التسهيلات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية الأردنية لقطاع الأعمال.

وفي ضوء نتائج الدراسة اقترح الباحث مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة التمسك بتطبيق معايير القيمة العادلة كأساس للاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي، ولكن مع إجراء

بعض التعديلات في المعيارين المحاسبيين (٣٩، ٤٠) وذلك من أجل ترشيد استخدام هذين المعيارين لدى تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية.

دراسة (صالح، ٢٠٠٩) بعنوان "أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية".

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية والتعرف على أهمية معايير محاسبة القيمة العادلة من وجهة نظر أفراد العينة، وما أهم المشاكل المتوقعة عند تطبيقها من وجهة نظر عينة الدراسة.

استخدم الباحث استبانة موجهة للمديرين الماليين والمدقيين الخارجيين والمدققين الداخليين للشركات عينة الدراسة بخصوص القيمة العادلة ومدى الالتزام بها وأثرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي من استخراج التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والأخطاء المعيارية واستخدام اختبار T-Test، حيث أظهرت نتائج التحليل ما يلي:

١. إن تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة تؤثر بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لهذه الشركات، حيث احتلت خاصية الموثوقية الأثر الأكبر من بين الخصائص الأخرى.

٢. أن البيانات المعدة وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة أكثر ملاءمة لمستخدمي القوائم المالية مقارنة بالتكلفة التاريخية.

٣. أن معايير المحاسبة بشكل عام والموجهة للقيمة العادلة بشكل خاص ليس لها علاقة بنشوء الأزمة المالية العالمية.

دراسة (مطر وآخرون، ٢٠٠٩) بعنوان "العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية".

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على الأزمة المالية العالمية وفحص مدى صحة الاتهام الموجه لمعايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها السبب الرئيس لحدوثها، والاطلاع كذلك على جميع الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل مجلسي معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية بهذا الخصوص.

تم التوصل لعدد من النتائج أهمها: أن هذه الأزمة تتفرد من حيث الكم والنوع، وأنها أثرت على جميع القطاعات من منطلق تأثر البنوك بها والتي تعد وسيطاً لجميع القطاعات، وأن هناك تخبطاً ملحوظاً بين الاقتصاديين في عدم قدرتهم على تحديد أسباب وتداعيات هذه الأزمة، حيث أكد الجميع بما فيهم عينة الدراسة على أنه ليس هناك علاقة لمحاسبة القيمة العادلة بالتسبب بالأزمة، وأنهم لا يوافقون على إيقاف التعامل بها، كما أبدَو كذلك تأييدهم لحقيقة أن مجالس معايير المحاسبة ومن خلال الشفافية التي تتمتع بها ستساهم بشكل مباشر في الحد من تداعيات هذه الأزمة.

تم استخراج النسب المئوية المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تم استخدام اختبار One Sample T-Test، كما تم استخدام اختبار التباين الثلاثي (ANOVA) لاختبار الفرضيات.

كما أوصت الدراسة بعدد من الأمور أهمها:

١. الاستمرار في مراقبة الشركات المدرجة في السوق المالي وخصوصاً في عملية التزامها بموضوع القيمة العادلة.
٢. على هيئة الأوراق المالية وضع إجراءات رقابية مشددة للحد من تعاملات المخالفين في السوق المالي.
٣. العمل على إنشاء منتديات اقتصادية محلية متخصصة بما فيها منتديات محاسبية ورفدها بالكوادر الأردنية المؤهلة.

دراسة (الياسين، ٢٠٠٩) بعنوان "المحاسبة عن القيمة العادلة للأدوات المالية والاستثمارات العقارية: دليل حول ملاءمة مقاييس الدخل المبنية على أساس القيمة العادلة في شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية".

بحثت هذه الدراسة موضوع مخاطر الشركة من خلال دراسة مدى ملاءمة مقاييس الدخل المبنية على أساس القيمة العادلة في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٤٠.

توصلت الدراسة إلى أن التغير في صافي الدخل يفوق بدلالة إحصائية التغير في صافي الدخل بعد استثناء الأرباح أوالخسائر غير المتحققة والناتجة عن تقييم الأصول المالية للمتاجرة، وأن التغير في صافي الدخل بعد إضافة الأرباح أو الخسائر غير المتحققة والناتجة عن تقييم الأصول المالية المتوفرة للبيع يفوق بدلالة إحصائية التغير في صافي الدخل، كذلك التغير في صافي الدخل بعد إضافة الأرباح أو الخسائر غير المتحققة والناتجة عن تقييم الاستثمارات العقارية.

أظهرت نتائج التحليل أيضاً عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين التغير في صافي الدخل بعد إضافة الأرباح أو الخسائر غير المتحققة والناتجة عن تقييم الاستثمارات العقارية والتغير في صافي الدخل.

دراسة (خداش وعبد اللطيف، ٢٠٠٨) بعنوان "نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في البلدان النامية: حالة القطاع المصرفي في الأردن".

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم أدلة لوصف تأثير تطبيق مقاييس القيمة العادلة للأدوات المالية على الأداء المالي للشركة وربحية السهم وقياس العلاقة بين الايرادات غير الاعتيادية من جهة والدخل المتحقق وغير المتحقق من جهة أخرى، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. أن الأداء المالي للبنك يتأثر بشكل كبير جداً بالأدوات المالية المعدة وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة.

ب. أن هناك علاقة ايجابية وبشكل كبير لربحية السهم الواحد عند تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الأدوات المالية.

ج. لا يوجد فرق كبير في الايرادات غير الاعتيادية فيما لو أنه تم احتساب صافي الدخل بناءً على تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية أو لم يتم تطبيقه.

دراسة (خريسات، ٢٠٠٨) بعنوان "دور محاسبة القيمة العادلة في تخطيط عملية التدقيق الخارجي دراسة ميدانية على البنوك الموجودة بالأردن".

هدفت الدراسة إلى التعريف بمفهوم محاسبة القيمة العادلة وردود الفعل العالمية والمحلية حول استخدامها والتعريف بمعايير المحاسبة الدولية التي تناولت محاسبة القيمة العادلة، و دراسة وتحليل مفهوم محاسبة القيمة العادلة ودورها في تخطيط عملية التدقيق الخارجي إضافة إلى مدى التزام المحاسبين القانونيين بمعيار التدقيق الدولي رقم (٥٤٥) المتعلق بالإفصاح وتدقيق القيمة العادلة.

ولتحقيق هذه الأهداف قامت الباحثة بإعداد استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة المتمثلة في المحاسبين القانونيين الحاليين في شركات تدقيق حسابات البنوك الموجودة في الأردن، حيث توصلت الدراسة إلى أنه يتم تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (٥٤٥) المتعلق بتدقيق قياسات وإفصاحات القيمة العادلة، إضافة إلى المعايير التي لها علاقة بإجراءات التدقيق المتعلقة بالإفصاح والتدقيق للقيمة العادلة.

دراسة (دهمش وأبو زر، ٢٠٠٦) بعنوان "موثوقية وملاءمة استخدام القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها".

ناقش البحث مفهوم القيمة العادلة وأهمية استخدامها في إعداد القوائم المالية المتصفة بالملاءمة والموثوقية من أجل الوصول بالمستثمر إلى اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، كما استعرض الجدل التاريخي القائم حول التكلفة التاريخية والقيمة العادلة وطرق القياس المحاسبي المتبعة في تقييم أصول والتزامات الشركات.

وأظهرت الدراسة أن المفاضلة بين الموثوقية والملاءمة أثارت مواضيع محاسبية قد تكون شائكة، حيث تعتبر القيمة العادلة أكثر ملاءمة من التكلفة التاريخية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية،

بالمقابل تعتبر أقل موثوقية، و بينت بأن الجدل والحوار حول استخدام القيمة العادلة يمكن أن يقود إلى أسلوب أكثر توازناً بالنسبة لخيار القيمة العادلة، والذي بدوره يمكن أن يساند إلى وجود محاسبة شفافة، وسياسات إدارة المخاطر المعقولة، بأسلوب يتطابق ويتسق مع ممارسات آمنة ومعقولة.

دراسة (السعافين، ٢٠٠٦) بعنوان "مشاكل تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية ونظرة هيئات الرقابة الحكومية".

هدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على المشاكل المختلفة التي واجهت وما زالت تواجه التطبيق العملي لمفاهيم القيمة العادلة كأسلوب جديد للقياس المحاسبي، وكذلك هدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على نظرة هيئات الرقابة الحكومية لقيام الشركات المختلفة بتطبيق مفاهيم القيمة العادلة، وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:-

أ. هناك مشاكل ومعوقات واجهت وما زالت تواجه تطبيق معايير القيمة العادلة في الأردن.

ب. لا تزال نظرة هيئات الرقابة الحكومية إلى معايير القيمة العادلة نظرة تحفظية.

دراسة (الشرع، ٢٠٠٦) بعنوان "تأثير التقييم بالقيمة العادلة للأدوات المالية على المصارف الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التقييم للأدوات المالية (الأسهم والسندات) بالقيمة العادلة على المصارف الأردنية باعتبار أن هذه الأدوات لها سوق مالي تتجاذب أطرافه عدة فئات، وانعكاس ذلك على البيانات المالية المعدة من قبل المصارف المعنية وهل يعزز ذلك التقييم مصداقية البيانات المنشورة، وخلص الباحث إلى عدد من النتائج منها:

أ. أن التقييم بالقيمة العادلة يأخذ منحى العرف المحاسبي باعتبار أن هذه القيمة ركزت عليها معايير المحاسبة الدولية.

ب. تعتبر العمليات المصرفية لا سيما عمليات الاستثمار ذات طبيعة ديناميكية وهذا يجعل التقييم بالقيمة العادلة مبرراً .

ج. إن الادوات المالية (الأسهم والسندات) أصبح لها سوق مالي منظم وهذا يعني ايجاد مبرر للتقييم بقيمة تعكس أثر التغير بالأسعار.

د. إن تاثير القيمة العادلة على البيانات المالية المتعلقة بالأدوات المالية قد يعطي صورة أقرب إلى العدالة من وجهة نظر مصرفية.

هـ. يعد استخدام القيمة العادلة في التقييم أسلوباً يتماشى وسياسة الحيطة والحذر وذلك من خلال ايجاد مخصص مخاطر للتقييم وبذلك ينعكس هذا التقييم على السياسة المالية للمصرف.

دراسة (صيام، ٢٠٠٦) بعنوان "أثر القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها: دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية".

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية ومدى تأييد القائمين على العمل المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية لتطبيق القيمة العادلة، والتعرف على أهم المعوقات التي تحد من تطبيقها.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة، وزعت على المديرين العامين ومديري الفروع ومديري الدوائر في البنوك التجارية الأردنية.

وبتحليل الإجابات واختبار الفرضيات تبين أن هناك تأييداً مرتفعاً من القائمين على العمل المحاسبي في البنوك التجارية بتطبيق محاسبة القيمة العادلة، وتبين أن محاسبة القيمة العادلة تسهم في جعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لمتخذي القرارات. كما تبين وجود العديد من المعوقات التي تحد من التطبيق الأمثل لمحاسبة القيمة العادلة.

دراسة (عطية، ٢٠٠٦) بعنوان "مزايا محاسبة القيمة العادلة ومساوئها".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية استخدام القيمة العادلة لقياس الأصول والالتزامات وأشارت إلى أنه يجب أن يكون هناك إفصاح كافٍ وملائم يوضح كيف تم التوصل إلى المعلومات المالية التي تم إعدادها حسب القيمة العادلة، وقد انتهت الدراسة إلى أن القيمة العادلة أكثر ملاءمة من التكلفة التاريخية لقياس أصول الشركة والتزاماتها لأنها تستخدم القيم الجارية الملائمة، ويعاب على استخدام القيمة العادلة بأنها تخضع لتقديرات الإدارة.

دراسة (القطاونة، ٢٠٠٦) بعنوان "تأثير تطبيق القيمة العادلة على جودة البيانات المالية دراسة ميدانية على الشركات المساهمة المدرجة أسهمها في بورصة عمان ضمن السوق الأول".

استهدفت الدراسة بيان بعض التأثيرات التي ترافق تطبيق القيمة العادلة في الشركات المساهمة الأردنية وذلك من خلال دراسة تأثيرها على البيانات المالية وخصائص المعلومات المحاسبية كما هي في المعايير المحاسبية الدولية.

أظهرت نتائج الدراسة وجود بعض التأثيرات من تطبيق القيمة العادلة على البيانات المالية من خلال التأثير على المخاطر المرتبطة بالبيانات المالية والإفصاح والاعتراف المحاسبي للبيانات المالية في الشركات.

كما أظهرت نتائج الدراسة وجود بعض التأثيرات لتطبيق القيمة العادلة على خصائص المعلومات المحاسبية من حيث جوهر وحقيقة العمليات المالية والتمثيل الصادق للمعلومات المالية والقابلية للمقارنة للقوائم المالية لأكثر من فترة مالية سابقة.

خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أبرزها ضرورة توعية المحاسبين بأهمية القيمة العادلة في التأثير على البيانات والمعلومات المالية لزيادة درجة الاعتمادية على بيانات القيمة العادلة.

دراسة (مطر والسويطي، ٢٠٠٦) بعنوان "أثر استخدام منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز بعض انعكاسات تطبيق منهج القيمة العادلة على مجالي الاعتراف والقياس وعرض بعض تطبيقات منهج القيمة العادلة على الاستثمارات في الأوراق المالية والممتلكات العقارية وشرح مختصر لكل من مفهوم إدارة الأرباح ومنهج القيمة العادلة وسلبيات إساءة استخدام هذين المفهومين في التطبيق العملي.

وقد انتهت الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات أهمها:

أ. إن تطبيق منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس، يحقق مزايا كبيرة تنعكس آثارها على عملية الإبلاغ المالي، بما يساهم في تعزيز موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية التي

تعرضها القوائم المالية المنشورة، من حيث قدرتها على تحقيق خاصية التمثيل الصادق والعادل لنتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي.

ب. إن سوء فهم القيمة العادلة قد يترتب عليه سلبيات كبيرة تؤثر على مصداقية البيانات المالية، وتجعلها مضللة بالقدر الذي يضر بمصالح مستخدمي تلك البيانات في اتخاذ قراراتهم المالية.

ج. يتوجب على جهات الرقابة والإشراف وكذلك المهنيين من (المحاسبين والمدققين الداخليين والخارجيين) مراعاة الحيطة والحذر في متابعة تطبيقات منهج القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية المنشورة.

دراسة (نور وعدس، ٢٠٠٦) بعنوان "القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة".

هدف البحث إلى تحديد أهمية مدخل القيمة السوقية العادلة في القياس المحاسبي في الشركات الأردنية. وقد تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات من قبل المحاسبين القانونيين الأردنيين.

أظهرت نتائج البحث أن هناك اتفاقاً كبيراً بين المحاسبين القانونيين الأردنيين على أن منهج القيمة السوقية العادلة يعزز وجود الكثير من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الناتجة عن استخدامه في التقييم، مثل الموضوعية والملاءمة وإمكانية الجمع والمقارنة والاستمرارية.

كما أوصت الدراسة بضرورة دراسة خصائص أخرى يمكن أن تتوفر في مدخل القيمة السوقية العادلة وتزيد من موثوقية المعلومات الناتجة عنه ، مثل مدى الاعتماد على هذه المعلومات لاتخاذ قرارات مستقبلية اقرب إلى الدقة.

دراسة (الطرايرة، ٢٠٠٥) بعنوان "التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن".

هدف الباحث من خلالها إلى:

أ. إلقاء الضوء على أهم قواعد الإفصاح عن معايير القيمة العادلة أو أي معلومات تفيد في تقدير القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وبناء مؤشر الإفصاح المتعلق بذلك فيما يتعلق بالبيانات المالية للبنوك.

ب. التعرف على مدى التزام البنوك المدرجة في بورصة عمان بهذه القواعد من خلال تحليل التقارير المالية السنوية.

ج. التعرف على أهمية قواعد الإفصاح موضوع الدراسة من وجهة نظر كل من المستثمر المؤسسي والمستثمر الفرد والمحلل المالي.

د. تحديد مدى توافق تعليمات البنك المركزي الأردني مع متطلبات معاييرالمحاسبة الدولية فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة.

هـ. اقتراح الإفصاح عن معلومات أخرى متعلقة بالقيمة العادلة لم توجبها معايير المحاسبة الدولية وذلك من خلال التعرف على مدى أهمية هذه الإفصاحات من وجهة نظر فئات الدراسة من مستخدمي الأوراق المالية.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد مؤشر لقواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة التي تضمنتها معايير المحاسبة الدولية وقام بتطبيقه على عينة الدراسة المتمثلة في البنوك الأردنية.

وقد خلُصت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها عدم وجود الاهتمام الكافي من الجهات المسؤولة عن مراجعة البيانات المالية السنوية للبنوك قبل إصدارها، للتأكد من كفاية الإفصاح الذي توفره التقارير السنوية (فيما يتعلق بالقيمة العادلة) وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية.

وقد أوصى الباحث في نهاية الدراسة بضرورة حث البنوك على الالتزام بتزويد مستخدمي البيانات المالية بالإفصاحات المطلوبة حول القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، مع تفعيل الدور الإشرافي و الرقابي لكل من البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية للتأكد من التزام البنوك بذلك.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Shaffer, 2010) بعنوان

“Fair Value Accounting: Villain or Innocent Victim? Exploring the Links between Fair Value Accounting, Bank Regulatory Capital and the Recent Financial Crisis”

"محاسبة القيمة العادلة: سبب الأزمة أم الضحية البريئة؟ اكتشاف العلاقات بين محاسبة القيمة العادلة والتنظيم البنكي من جهة والأزمة المالية الأخيرة من جهة أخرى".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل عينة من البنوك الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية لمحاولة قياس قوة العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وقواعد رأس المال التنظيمية من جهة وتأثرها بالأزمة المالية الحالية.

تم الاعتماد على بعض البنوك الكبرى في الدراسة لأن إعادة التقييم باستخدام معايير القيمة العادلة له تأثير كبير على نتائج قوائمها المالية، ولأن هذه البنوك تمتلك أيضاً محافظ استثمارية تتضمن أصول غير مسيَّلة بأرقام كبيرة جداً الأمر الذي يمكن أن يظهر تأثراً كبيراً بالأزمة المالية الحالية، حيث اعتمد التحليل على مراجعة البيانات المالية التاريخية لبنود ميزانيات البنوك، فكانت نتائج التحليل أنه لا يوجد هناك علاقة واضحة لأغلب البنوك، و إنما توحي بأن هناك عوامل هامة أخرى تضغط بشكل كبير على رأس المال التنظيمي للبنك.

دراسة (Koonce and Others, 2009) بعنوان

"How Do Investors Assess the Relevance of Fair Value for Financial Instruments?"

"كيف يقيّم المستثمرون ملاءمة القيمة العادلة للأدوات المالية؟".

هدفت هذه الدراسة الى معرفة آراء المستثمرين لدى تقييمهم للأصول والالتزامات عن طريق إجراء ثلاثة اختبارات لفحص الفرضية التي تقول أن آراء المستثمرين عن القيمة العادلة قابلة للتطبيق (علماً بأن المستثمرين غير مؤيدين لاتجاه القيمة العادلة أو اتجاه التكلفة التاريخية) حيث سيتم الاعتماد على السؤال المطروح والذي سيتم توضيحه على أنه أصل أو التزام وأنه تم تقييمه.

كانت نتائج التجربة الأولى وفقاً لما توقعه الباحثون بأنه ليس كل المستثمرين يعتبرون أن القيمة العادلة ملائمة، والغريب أنهم يعتبرون بأن القيمة العادلة ملائمة للأصول وليست للالتزامات، أما نتائج التجربة الثانية فكانت أن المستثمرين يحكمون على القيمة العادلة بأنها أكثر ملاءمة إذا كانت عملية الشراء أو البيع سهلة الحدوث، أما نتائج التجربة الثالثة فكانت بأن المستثمرين سيكونون

أكثر ميلاً لاستخدام القيمة العادلة باعتبارها المقياس الملائم للالتزامات المالية فيما لو تم تزويدهم بالمعلومات الاقتصادية للالتزامات المالية كما هي بتاريخ الاستحقاق.

دراسة (Magnan & Thornton, 2009) بعنوان ''Fair Value Accounting''.

"محاسبة القيمة العادلة".

بحثت هذه الورقة نشأة محاسبة القيمة العادلة واستعرضت بعض الأبحاث والأدلة التجريبية ذات الصلة في الجدل الحالي حول استخدام محاسبة القيمة العادلة، كما تم التعليق على دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية إن كانت هل مجرد نتيجة حتمية من الأخبار السيئة حول الأزمة المالية أم أنها مسايرة للاتجاهات الدورية التي أسهمت في حالة ضعف الاقتصاد، إضافة إلى الإبلاغ عن ذلك؟

تم فحص محاسبة القيمة العادلة في ثلاثة مستويات: المستوى الأول الأصول والمطلوبات التي يتم مشاهدتها مباشرة، المستوى الثاني الأصول والمطلوبات التي لها مدخلات في الأسواق المشتقة ويمكن مشاهدتها وليس لها أسعار، و المستوى الثالث للأصول والمطلوبات المشتقة قيمتها من النماذج.

أما نتائج هذه الدراسة كشفت أن استخدام محاسبة القيمة العادلة في الأسواق المنظمة يمكن أن تكون مسايرة للاتجاهات الدورية لأصول المستوى الأول التي يمكن المحاسبة عنها بالقيمة العادلة والتي يمكن مشاهدتها مباشرة، وعلى النقيض من ذلك محاسبة القيمة العادلة للأصول المشتقة بالمستويين الثاني والثالث (التي ليس لها سوق حقيقي للمتاجرة) والتي يمكن القول عنها بأنها أسواق

تخلفت عن تطورات السوق وكان من المحتمل أنها منحازة في تقييمها، كما تم التوصل إلى أن ملاءمة محاسبة القيمة العادلة للقيم المشتقة مشروطة بظروف السوق (الكفاءة والسيولة).

وأنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أساليب تقييم أخرى في تقييم الأصول والمطلوبات مثل التدفقات النقدية والتي ما زالت ملائمة بالرغم من الأسعار في السوق، كما تمت الإشارة إلى بعض الملاحظات الخاصة بدور المدققين والمنظمين وواضعي المعايير والمستثمرين فيما يخص المعلومات التي تقدمها محاسبة القيمة العادلة المشتقة.

دراسة (Hitz, 2007) بعنوان

“Fair the Decision Usefulness of Fair Value accounting – A Theoretical Perspective”.

"فائدة استخدام محاسبة القيمة العادلة – مدخل نظري–".

ناقشت هذه الدراسة – من ناحية نظرية – هل استخدام محاسبة القيمة العادلة سيكون مفيداً في إعداد التقارير المالية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن اعتماد مقياس القيمة العادلة سيكون مبرراً، وأن المعلومات التكاملية التي ترتكز عليها فكرة وضع المعايير سيكون مفيداً في صلاحيتها و قابليتها للتطبيق، و أن التحليل المقارن للقيمة العادلة مقابل التكلفة التاريخية قد أظهر نتائج متفاوتة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها تدرس تأثير القيمة العادلة من حيث (الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح) على منح الائتمان من قبل أقسام التسهيلات الائتمانية في

البنوك التجارية الأردنية ومدى تأييد البنوك لمحاسبة القيمة العادلة والمعوقات التي تواجههم عند دراسة القوائم المالية الخاصة بالشركات طالبة الائتمان.

أما الدراسات السابقة فقد استهدفت التعرف على ملاءمة وموثوقية القيمة العادلة وجودة البيانات المالية ومبررات استخدام محاسبة القيمة العادلة كبديل عن التكلفة التاريخية، كما تطرقت إلى أثر استخدام القيمة العادلة وانعكاساتها على قائمة الدخل، ربحية السهم.

وحاولت التعرف على أدوار محاسبة القيمة العادلة في عمليات التدقيق الخارجي ونظرات الهيئات الحكومية اتجاهها وإدارة الأرباح من خلال منهج القياس بالقيمة العادلة، كذلك بيان رأي المستثمرين اتجاه القيمة العادلة كما حاولت بيان عدم مسؤولية معايير القيمة العادلة عن الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

٦/١ فرضيات الدراسة:

بناءً على الدراسات السابقة وانسجاماً مع أهداف الدراسة في بيان مدى ملاءمة محاسبة القيمة العادلة لقرارات منح الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية يمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:

H01: لا يؤيد القائمون على أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية تطبيق محاسبة القيمة العادلة.

H02: لا تسهم محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية.

H03: لا يواجه متخذو قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية معوقات عند تحليل بنود مالية تم قياسها وفق محاسبة القيمة العادلة للشركات طالبة الائتمان.

٧/١ منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف متغيرات الدراسة والإجابة عن أسئلتها واختبار فرضياتها، من خلال استبانة تم توزيعها على العاملين في أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية.

٨/١ مجتمع الدراسة وعينتها:

شمل مجتمع الدراسة جميع أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها ١٦ بنكاً (البنك المركزي الأردني،٢٠٠٩)، حيث تم توزيع ١٣ استبانة لكل بنك ليكون عدد الاستبانات الموزعة ٢٠٨ استبانة ونتيجة لعدم التعاون الكافي من قبل بعض البنوك تم استعادة ١٧٢ استبانة من الاستبانات الموزعة، كما تم استبعاد ١٢ استبانة لعدم اكتمال البيانات فيها أو للتكرار، ليبلغ عدد الاستبانات القابلة للتحليل ١٦٠ استبانة تمثل ما نسبته ٧٦،٩٢% من إجمالي الاستبانات الموزعة، وتعتبر هذه النسبة جيدة وممثلة لوجهات نظر العاملين في أقسام التسهيلات الائتمانية لبيان مدى ملاءمة محاسبة القيمة العادلة على قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية.

الفصل الثاني: مفاهيم القيمة العادلة ومعاييرها

١/٢ مقدمة

يعرض هذا الفصل لأهم التعريفات الخاصة بالقيمة العادلة كما يعرض ملخصاً للمعايير التي تطرقت لمفهوم القيمة العادلة وطرق قياس الموجودات والالتزامات وطرق معالجتها المحاسبية، إضافةً إلى مناقشة الخصائص النوعية للبيانات المالية وأهميتها لمستخدمي القوائم المالية، كما يعرض إيجابيات استخدام مفهوم محاسبة القيمة العادلة في ظل التوجه العالمي لاستخدامها وبيان أهم سلبياتها.

٢/٢ مفهوم القيمة العادلة

في نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينيات من الألفية الثانية ونتيجة الانتقادات التي واجهت تطبيق قياس التكلفة التاريخية في المحاسبة، بدأ التزايد في الآراء المؤيدة لاتجاه المحاسبة على أساس القيمة العادلة وخاصة لبنود الأصول والاستثمارات المالية والتي عادة ما تسمى "بالقيمة السوقية" (جمعة وخنفر، ٢٠٠٦، ص٢).

تم وضع تعريف للقيمة العادلة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية كما ورد في المعيار رقم (٤٠) بأنها" المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت"، بينما عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي في المعيار رقم (١٠٧) الفقرة الخامسة القيمة العادلة على أنها "القيمة التي يمكن بها تبادل الأداة المالية في المعاملات الجارية بين الأطراف الراغبة وذلك على نحو مختلف عن حالة البيع الجبري أو التصفية".

أما معايير المحاسبة المصرية، فقد وضعت استرشاداً بمعايير المحاسبة الدولية، عرفت فيه القيمة العادلة كما يلي: " القيمة التبادلية لأصل معين في صفقة حرة تتم بين طرفين على بينة من الحقائق ويتعاملان بمحض إرادتهما دون ضغوط أو تأثير". و" تتمثل القيمة العادلة بالمبلغ الذي يتم بمقتضاه تبادل أصل بين مشترٍ ذي دراية وعازم على الشراء، وبين بائع ذي دراية وعازم على البيع بإرادة حرة " (لوندي، ٢٠٠٢).

من خلال هذه التعريفات يمكن ملاحظة بعض الأمور المشتركة الواجب توفرها في القيمة العادلة (الطرايرة، ٢٠٠٥) منها:

١. وجود أصل أو التزام مراد تقييمه و/أو تبادله.

٢. وجود بائع ومشترٍ يرغبان بإتمام عملية التبادل، دون وجود ضغوط على أي منهما للقيام بالعملية.

٣. وجود بائع ومشترٍ مطلعان، على علم ودراية بظروف السوق الخاص بالبند المراد تبادله.

٤. لا يوجد مصلحة مشتركة بين الطرفين (البائع والمشتري) يسعيان لتحقيقها من خلال عملية التبادل، وذلك برفع السعر أو تخفيضه بشكل مقصود.

٥. وجود سوق نشط تتم فيه عملية التبادل بالشروط أعلاه.

٣/٢ الخصائص النوعية للبيانات المالية :-

تساهم الخصائص النوعية في جعل المعلومات المعروضة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين، وهذه الخصائص هي القابلية للفهم، والملاءمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٩، ص ص ٨٢-٨٥):

أ. القابلية للفهم

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة في البيانات المالية هي قابليتها للفهم من قبل المستخدمين. لهذا الغرض، يفترض أن لدى المستخدمين مستوىً معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، ومهما يكن فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب تضمينها في البيانات المالية وذلك لأنها ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بناءً على أنه يصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

ب. الملاءمة

تعرف الملاءمة بأنها وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة (الشيرازي، ١٩٩٠)، أي أن المعلومات تكون ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية أو الحالية أو المستقبلية، أو تأكيد أو تصحيح عمليات التقييم السابقة.

ج. الموثوقية

لكي تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون موثوقة. وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول.

ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة بطبيعتها أو تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها يحتمل أن يكون مضللاً. فعلى سبيل المثال، إذا كانت مشروعية الاضرار المطالب بها ومبلغها بموجب إجراء قانوني موضع نزاع، فإن اعتراف المشروع بكامل المبلغ المطالب به في قائمة المركز المالي من الممكن أن يعد غير مناسب، على أنه من الممكن أن يكون من المناسب الإفصاح عن المبلغ وظروف المطالبة.

وقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هذه الخاصية تتحقق من خلال الخصائص التالية:

١) التمثيل الصادق

لكي تكون موثوقة، يجب أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والاحداث الاخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول وبالتالي على سبيل المثال يجب أن تمثل قائمة المركز المالي بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي تنشأ عنها أصول والتزامات وحق ملكية للمشروع بتاريخ وضع التقرير وفقاً لمقاييس الاعتراف.

٢) الجوهر فوق الشكل

لكي تمثل المعلومات تمثيلاً صادقاً العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفترض أنها تمثلها، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القانوني فحسب، إن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائماً متطابقاً مع تلك الظاهرة في شكلها القانوني، فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتخلص المشروع من أصل إلى طرف آخر بطريقة من المفترض أن وثائقها نقلت ملكية الأصل الى الطرف الآخر، ومع ذلك قد توجد اتفاقات تضمن استمرارية تمتع المشروع بالمنافع الاقتصادية المستقبلية المجسدة من

الأصل، وفي تلك الظروف، فإن تقريرها عملية بيع لا يمثل بصدق العملية التي تم الدخول فيها (إذا كان هناك حقاُ عملية بيع).

٣) الحياد

حتى تكون موثوقة، يجب أن تكون المعلومات التي تحتويها البيانات المالية محايدة، أي خالية من التحيز، ولا تعتبر البيانات المالية محايدة إذا كان اختيار أو عرض المعلومات يؤثر على اتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة أو حصيلة محددة سلفاً.

٤) الحذر

لابد من أن يكافح معدو البيانات المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف، مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل، وتقدير العمر الإنتاجي المحتمل للمصنع والمعدات وعدد مطالبات التعويضات التي من الممكن أن تحدث. ويعترف بمثل هذه الحالات من عدم التاكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومداها من خلال ممارسة الحذر عند إعداد البيانات المالية، ويقصد بالحذر تبني درجة من الاحتراس في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التاكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات، إن ممارسة الحذر لا يسمح مثلاً بايجاد احتياطات سرية أو مخصصات مبالغ فيها، أو تقليل متعمد للأصول والدخل أو مبالغة معتمدة للالتزامات والمصروفات وذلك لأن البيانات المالية لن تكون محايدة وعليه فإنها لن تمتلك خاصية الموثوقية.

٥) الاكتمال

حتى تكون موثوقة، فإن المعلومات في البيانات المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة، إن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وبالتالي تصبح غير موثوقة وضعيفة من حيث ملاءمتها.

د. قابلية المقارنة

يجب أن يتمكن المستخدمون من إجراء مقارنة للقوائم المالية للمشروع على مرور الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في مركزه المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمشاريع المختلفة من أجل إجراء التقييم النسبي لمراكزها المالية، والأداء والتغيرات في المركز المالي، ومن هنا فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت ضمن المشروع وعلى مرور الزمن لذلك المشروع وبطريقة ثابتة في المشاريع.

إن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة هي إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية في إعداد القوائم المالية، وأي تغيرات في هذه السياسات وآثار هذه التغيرات، ويجب أن يُمكَّن المستخدمون من تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المشروع للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المشاريع المختلفة، إن الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المنشأة يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة.

إن الحاجة إلى القابلية للمقارنة يجب أن لا تتعارض مع مفهوم الاتساق، كما يجب ان لا تصبح عائقاً لا دخال معايير محاسبية مطورة، كما أنه من غير المناسب للمشروع أن تستمر في المحاسبة بنفس الأسلوب عن عملية مالية أو حدث آخر إذا كانت السياسة لا تتفق مع الحفاظ على خاصية الملاءمة والموثوقية، كما أنه من غير المناسب للمشروع أن تبقى على سياساتها المحاسبية دون تعديل – إن وجدت – سياسات بديلة أكثر ملاءمة وموثوقية.

وحيث أن المستخدمين يرغبون بمقارنة المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمشروع على مرور الزمن، فإن من الضروري أن تظهر القوائم المالية المعلومات الموازية للفترات السابقة.

٤/٢ المعايير المحاسبية الدولية التي تطرقت للقيمة العادلة

أحدثت معايير المحاسبة الدولية – التي تم إقرارها خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي– ثورة كبيرة في عالم المحاسبة حيث تم إضافة معايير محاسبية جديدة وتعديل وإلغاء أخرى حتى تتناسب وبيئة الأعمال بإظهار القوائم المالية بشكل عادل، ومن المعايير التي تطرقت للقيمة العادلة:

- معيار المحاسبة الدولي (١٦) الخاص بالممتلكات والمنشآت والمعدات يتوافق هذا المعيار مع مبدأ التكلفة التاريخية في توقيت الإعتراف المبدئي بالأصل، والبنود الداخلة في تكلفته، وتوزيع التكلفة حسب العمر الإنتاجي للأصل، من خلال تحديد قسط الاهتلاك السنوي الخاص بكل فترة محاسبية استفادت من المنافع الإقتصادية للأصل، وفقاً لطريقة الاهتلاك المتبعة.

لقد خير هذا المعيار في قياس الأحداث اللاحقة للمتلكات والمنشآت والمعدات بين نموذجين: إما إبقاء قيمة الأصل كما مهي مطروحاً منها قيمة الهتلاك المتراكم لهذا الأصل أو اعتماد طريقة إعادة التقييم وذلد لتحديد القيمة العادلة للأصول من خلال القيمة السوقية التي عادة ما يتم تحديدها بمعرفة مقيمين مؤهلين مهنياً للقيام بهذه المهمة أو القيمة الاستبدالية بعد الاهتلاك عندما لا يكون هناك دليل على القيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة لهذه الأصول لأنها نادراً ما تباع.

- معيار المحاسبة الدولي رقم(٣٢) الأدوات المالية :الإفصاح والعرض بين هذا المعيار بعض أسس القياس للقيمة العادلة على النحو التالي:

١. إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشطة وذات سيولة فإن سعر السوق المعروض للأداة هو أفضل دليل على القيمة العادلة، حيث أن سعر السوق المناسب هو:

أ. سعر العرض الحالي :لأصل محتفظ به أو التزام سيتم إصداره.

ب. السعر المطلوب) سعر الطلب :(لأصل سيتم امتلاكه أو التزام محتفظ به من قبل.

ج. سعر آخر عملية :حيث يمثل السعر في حالة عدم توفر معلومات عن الأسعار الحالية، شريطة عدم حدوث تغير كبير في الشروط الاقتصادية بين تاريخ آخر عملية وتاريخ تقديم التقرير المالي.

٢. إذا كانت الأداة ال مالية متداولة في سوق غير نشط أو غير منظم بشكل جيد) كبعض الأسواق الموازية (أو كان حجم التداول قليل نسبة إلى عدد الوحدات من الأدوات المالية المراد تقييمها، أو في حالة عدم وجود سعر سوقي معروض فيمكن اللجوء إلى وسائل تقدير لتحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية، ومن أهم هذه الوسائل:

أ - القيمة السوقية الجارية لأداة مالية مشابهه جوهريا للأداة المراد تقييمها.

ب- تحديد خصم التدفقات النقدية باستخدام سعر خصم مساوٍ لمعدل الفائدة السائد في السوق لأدوات مالية لها – بشكل جوهري – نفس الشروط والخصائص.

ج- استخدام نماذج تسعير الخيارات.

٣. إذا كانت الأداة غير متداولة في سوق مالي منظم، فإنه يفضل عدم تحديد مبلغ معين لقياس القيمة العادلة، وإنما تحديد مدى معين يعتقد وبشكل معقول أن تقع القيمة العادلة ضمنه.

٤. عند عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية لأي سبب، فإنه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات حول الخصائص الأساسية للأدوات المالية المراد تقييمها، بما في ذلك الشروط والأحكام ذات الأهمية التي قد تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية، ودرجة التأكد منها وذلك لمساعدتهم على عمل تقديراتهم الخاصة لتحديد القيمة العادلة.

- معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨) الأصول غير الملموسة لقد تضمن تحديداً لأسس الوصول إلى القيمة العادلة في إظهار هذه الأصول عند الاعتراف المبدئي وعلى النحو التالي:

١. الأسعار المدرجة في سوق نشط هي أفضل مقياس للقيمة العادلة، وعادة ما يكون هذا السعر هو سعر العرض الحالي.

٢. قد يوفر سعر أحدث عملية مماثلة أساساً يمكن بناء عليه تقدير القيمة العادلة، بشرط عدم حدوث تغير هام في الظروف الاقتصادية بين تاريخ العملية وتاريخ تقييم الأصل.

٣. القيم الممكن احتسابها من خلال استخدام أساليب القياس التي طورتها مشاريع معينة تشارك بانتظام في شراء الموجودات غير الملموسة وبيعها، و تشتمل هذه الأساليب -حيث

يكون ذلك مناسباً - تطبيق عناصر متعددة تعكس تأثير مؤشرات معينة علـــى عمليـــات السوق الحالية مثل ربحية الأصل أو خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من الأصل.

- معيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، لقد بين هذا المعيار أن القيمة العادلة للأدوات المالية تكون قابلة للقياس بشكل موثوق إذا كان:

١. الاختلاف بين تقديرات القيمة العادلة المعقولة ليس كبيراً.

٢. إمكانية تقييم مختلف التقديرات بشكل معقول وصولاً للقيمة العادلة، وكثيراً ما يكون المشروع قادراً على إجراء تقدير للقيمة العادلة للأدوات المالية بحيث يمكن الاعتماد على استخدام هذه القيمة بشكل موثوق في البيانات المالية .ووفقاً للمعيار ٣٩ فيتم تصنيف الاستثمارات إلى فئات مختلفة، ويكون قياس الاستثمارات المالية معتمداً على هذا التصنيف، وهذه الفئات هي:

أ. أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة (استثمارات للمتاجرة) و تعالج في قائمة الدخل.

ب. القروض والذمم المدينة

ج. استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

د. استثمارات متاحة للبيع.

كما أوضح المعيار رقم) ٣٩ (عدة مقاييس للقيمة العادلة على النحو التالي:

– الأسعار المتداولة في سوق نشط للأدوات المالية وهي أفضل مقياس للقيمة العادلة.

– أداة الدين التي تصنف من قبل وكالة تصنيف مستقلة، وأن يكون لهذه الأداة تدفقات نقدية يمكن تقديرها بشكل معقول.

– الأداة المالية التي لها نموذج تقييم مناسب، وتعتمد مدخلات هذا النموذج على بيانات من الأسواق النشطة.

وقد تطرق المعيار (٣٩) للطرق البديلةً لقياس القيمة العادلة في غير الحالات المعتمدة أعلاه، وهذه الطرق هي:

١. إن لم تكن السوق نشطة، فيمكن تعديل القيم والأسعار المدرجة في السوق بشكل يعطي تقديراً أفضل.

٢. إن كانت السوق نشطة، ولكن حجم التداول للأصل المالي أو الالتزام المالي المطلوب تقدير قيمته العادلة قليل جداً نسبةً إلى حجم هذه الأدوات المالية، فيمكن اعتماد تقديرات صناع السوق لهذه الأدوات فيما يتعلق بحجم التداول المتوقع من أجل الحصول على تقييم عادل لقيمة هذه الأدوات من خلال تسجيل قراءات الأسعار لفترات طويلة.

٣. يمكن اللجوء إلى أساليب بديلة أخرى، مثل:

– القيمة السوقية للأدوات المشابهة بشكل جوهري.

– القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة.

– نماذج تسعير الخيارات.

٤. تقييمات وتقديرات أطراف خارجية محايدة.

• معيار المحاسبة الدولي رقم (٤٠) الاستثمارات العقارية: يختص هذا المعيار بمسألتي الاعتراف والقياس الخاصة بالاستثمارات العقارية، التي تشمل الأراضي المحتفظ بها ليس من أجل البيع في الأجل القصير، وإنما بقصد الاحتفاظ بها انتظاراً لارتفاع أسعارها في الأجل الطويل، وكذلك

الأراضي المحتفظ بها لأغراض التطوير أو المباني المملوكة أو المحتفظ بها بعقد إيجار تمويلي، أو مؤجرة للغير بعقد إيجار تشغيلي. حيث وضع المعيار خيارين لقياس هذه البنود بعد حيازتها من أجل إعداد البيانات المالية:

الخيار الأول: يقضي بقياسها بالتكلفة مطروحاً منها الاهتلاك المتراكم، وأية خسائر متراكمة تنتج عن تدني في القيمة.

الخيار الثاني: يقضي بقياسها بالقيمة العادلة والممثلة للسعر السوقي السائد لها بتاريخ القوائم المالية، ليتم حينئذ الاعتراف بأية مكاسب أو خسائر تنتج عن التقييم في قائمة الدخل.

وقد نص هذا المعيار على أنه في حال اتباع أي من هذين الخيارين، يتوجب على المنشأة حينئذ تطبيق الخيار المفضل في قياس جميع الاستثمارات العقارية التي تمتلكها.

وحتى يمكن تحديد القيمة العادلة، يجب أن يتوفر سوق نشط لتبادل عقارات متشابهة من حيث الموقع والحالة، وإذا لم يتوفر مثل هذا السوق النشط، فيمكن استخدام القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المتوقعة، وذلك بالاعتماد على تقديرات معقولة لتلك التدفقات النقدية.

ويشير المعيار نفسه في بعض نصوصه، إلى أنه في حالات معينة قد توجد عقبات كبيرة تحول دون قياس القيمة العادلة للاستثمارات العقارية – يحدث ذلك مثلا عندما تكون العقارات تحت التطوير والإنشاء، أو عندما تحدث عمليات التبادل في سوق غير نشط – مما يتوجب حينئذ قياس تلك الاستثمارات بالتكلفة لا بالقيمة العادلة.

- معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) الزراعة يعالج هذا المعيار أسس الاعتراف والقياس للأنشطة الزراعية والمتمثلة بشكل أساسي في الأصول البيولوجية (الحيوانات والنباتات الحية) كالأغنام، والماشية، والنباتات، وأشجار الفاكهة، والاستثمار في غابة مستغلة كمزرعة)، والمحصول الزراعي عند نقطة الحصاد أما بعد نقطة الحصاد فيتم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) المخزون وهذا المعيار من الواجب تطبيقه على الفترات التي تبدأ في أو بعد ٢٠٠٣/١/١.

يجب قياس الأصول البيولوجية عند الاعتراف المبدئي وفي كل تاريخ قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة مطروحاً منها التكاليف المقدرة عند البيع باستثناء الحالات التي لا يمكن فيها قياس القيمة العادلة بطريقة موثوقة يمكن الاعتماد عليها.

يجب قياس المنتجات الزراعية المحصودة والتي نتجت عن أصول بيولوجية بالقيمة العادلة مطروحاً منها التكاليف المقدرة عند البيع في يوم الحصاد، كما تشمل التكاليف عند نقطة البيع، العمولات للوسطاء والمتعاملين والمبالغ التي تفرضها الوكالات التنظيمية.

بهذا يمكن أن نستخلص أهمية معايير القيمة العادلة بما سوف يعكسه هذا المفهوم على مستخدمي البيانات المالية الذين يتوقعون أن تكون هذه المعلومات المنشورة في التقارير المالية متصفة بالصحة والدقة والموثوقية حتى تكون ملائمة لمساعدتهم في ترشيد قراراتهم الاقتصادية.

٥/٢ مزايا استخدام القيمة العادلة وسلبياتها

تهدف البيانات المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي وحتى تكون ملائمة وموثوقة وتكون صالحة لقاعدة عريضة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، يمكن تلخيص مزايا استخدام محاسبة القيمة العادلة كما يلي (دهمش وأبو زر، ٢٠٠٤، ص٢٩-٣٠):

- أنها في كثير من الأحيان تعكس تقدير الاسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات المالية.
- تساعد معلومات القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين أدوات مالية لها في الغالب نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها ومتى تم إصدارها أو شراؤها.
- توفر القيمة العادلة أساساً محايداً لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأموال.
- يمكن تحديد القيمة العادلة لأصل مالي أو التزام مالي باستخدام طريقة من عدة طرق مقبولة بشكل عام.
- القيمة العادلة توفر أساساً أفضل للتنبؤ، حيث أنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية.
- إن الإبلاغ عن جميع الأدوات المالية بالقيمة العادلة سوف يسمح للتأثيرات الاقتصادية أن تنعكس بشكل أفضل بالنسبة لدخل الفترة الجارية بدون أن يتطلب ذلك تطبيق (تنفيذ) نموذج تحوط محاسبي معقد لتقليل الاختلاف في الإبلاغ لنموذج القياس المختلط ، حيث تقاس بعض الأصول والالتزامات المالية التي يتم الابلاغ عنها بالقيمة العادلة وبعضها الآخر يتم قياسه بالتكلفة التاريخية.
- إن واضعي معايير المحاسبة يدَعون أن التقدم الحديث في التكنولوجيا والخبرة – حتى لو كانت الأدوات المالية ليس لها أسعار سوقية يمكن ملاحظتها (أو ليست متوفرة) –، يسمح لكثير من القيم العادلة أن يتم تقديرها بموثوقية باستخدام تقنيات تدمج مبادئ تسعير سوق رأس المال مع المعلومات حول ظروف السوق الجارية .

على الرغم من أن منهج القيمة العادلة قد حل محل التكلفة التاريخية بشكل كبير وعالج العديد من القضايا التي لم يعالجها المنهج السابق إلا أنه عانى من بعض العيوب منها (مطر والسويطي، ٢٠٠٦، ص٩):

- بروز عنصر التحيز الشخصي في مسائل الاعتراف والقياس المحاسبي، مما يضفي عدم الموثوقية في الحالات التي لا تتوافر فيها اشتراطات معينة لتطبيقه.
- الحاجة إلى بذل جهود غير عادية وتحمل مصروفات إضافية غير منتجة، تؤدي إلى رفع التكلفة، مما قد يؤدي إلى زيادة التكلفة عن المنفعة.
- تأخير إعداد البيانات المالية وما يترتب على هذا الأمر من عدم استيفاء بعض متطلبات الإفصاح والاشتراطات القانونية المطلوبة من الجهات الرسمية، والتسبب في تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية، بالتالي عدم توافر خاصية التوقيت الملائم.

٦/٢ القيمة العادلة في التشريعات الأردنية

أعطى المشرع الأردني أهمية كبيرة لموضوع المعالجات المحاسبية، حيث تعددت القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة ذات العلاقة بمهنة المحاسبة حيث بلغت ١٢ قانوناً، إلا أن تقاطع هذه القوانين مع المهنة بشكل عام أو المعايير المحاسبية بشكل خاص تفاوتت حسب طبيعة كل قانون، حيث كان من أهم التشريعات:

١. قانون الشركات

تناول هذا القانون ساري المفعول رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته التي كان آخرها القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٠ المنشور في الجريدة الرسمية رقم (٥٠٥٩) بتاريخ ٢٠١٠/٩/٣٠ موضوع

المعايير المحاسبية في عدة مواد، كان من أبرزها ما أشار إليه في المادة رقم (١٨٤) بإلزام الشركات باتباع معايير المحاسبة الدولية في تنظيم الحسابات وحفظ السجلات والدفاتر، وإصدار التعليمات بالتنسيق مع الجهات المهنية المختصة لضمان تطبيق معايير المحاسبة الدولية بما يحقق أهداف هذا القانون ويضمن حقوق الشركة ومساهميها.

كما أكدت المادة رقم (١٩٥) من القانون أن يشمل تقرير مدقق الحسابات (أن الشركة تمسك حسابات وسجلات ومستندات منظمة وأن بياناتها المالية معدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية المعتمدة وأن تظهر القوائم المالية لهذه الشركات بصورة عادلة) .

٢. قانون الأوراق المالية:

استناداً إلى نص الفقرة (م) من المادة (١٢) من القانون رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢ قانون الأوراق المالية فقد أصدر مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١ حيث نصت الفقرتان (ج) و(د) من المادة رقم (٤) من هذه التعليمات على ما يلي:

أ. على مجلس إدارة الشركة المصدرة إعداد وتزويد الهيئة بالتقرير السنوي المقارن مع السنة السابقة للشركة خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من انتهاء سنتها المالية، والذي يجب أن يتضمن ما يلي:

١. قائمة المركز المالي.
٢. قائمة الدخل.
٣. بيان التغيرات في حقوق المساهمين.
٤. قائمة التدفق النقدي.

٥. الإيضاحات الضرورية.

٦. تقرير مدقق حسابات حول البيانات المالية السنوية للشركة والمتضمن بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة بموجب هذه التعليمات.

كما نصت المادة (١٤) من نفس التعليمات على ما يلي:

تعتمد معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية وعلى جميع الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة إعداد بياناتها المالية وفقاً لهذه المعايير.

كما أصدر مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية قرار رقم (٢٠٠٧/٧٢٧) استناداً لأحكام المادتين (٨) و(١٢) من نفس القانون بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٦ تعليمات الأسس المحاسبية والمعايير واجبة التطبيق المتعلقة بإعداد البينات المالية السنوية والمرحلية وتعليمات المعايير واجبة التطبيق المتعلقة بتقدير القيمة العادلة والتصرف بفائض إعادة التقييم لسنة ٢٠٠٧ والتي تنص على في المادة (٢) أنه على كافة الشركات المصدرة الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية عند إعداد قوائمها المالية للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١ وما يليها مع مراعاة الأسس والإجراءات التالية :

١. يحظر التصرف بأرباح فروقات إعادة التقدير للموجودات المالية للمتاجرة ويتم الإفصاح عنها وإظهارها كأرباح غير متحققة ضمن بند الأرباح المدورة.

٢. يتم الإعتراف بخسائر إعادة تقدير الموجودات المالية المتوفرة للبيع والمحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق في بيان الدخل في حالة انخفاض القيمة السوقية لتلك الموجودات بنسبة ٢٠% فأكثر من كلفة الاستثمار عند الشراء واستمر هذا الانخفاض لمدة تسعة أشهر فأكثر.

٣. أ. يستثنى من الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين عند توزيع الأرباح ما يعادل مجموع القيم العادلة السالبة المسجلة لكل استثمار في بند التغير المتراكم في القيمة العادلة الخاص بالموجودات المالية المتوفرة للبيع.

ب. يجوز وبقرار من مجلس إدارة الشركة، بناءً على تقدير المجلس لمخاطر محفظة الموجودات المالية المتوفرة للبيع تخفيض المبلغ المطلوب استثناؤه من الأرباح القابلة للتوزيع الوارد في الفقرة (أ) أعلاه، شريطة أن لا يقل المبلغ المستثنى في أي حال عن الرصيد السالب (المدين) لحساب التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات المالية المتوفرة للبيع.

٤. اعتماد مبدأ الكلفة عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي (٤٠) المتعلق بالاستثمارات العقارية مع مراعاة الإفصاح عن القيمة العادلة ضمن الإيضاحات حول القوائم المالية.

٥. على الشركات التي اتبعت مبدأ القيمة العادلة في السنوات السابقة تعديل نتائجها بما يتفق مع مبدأ الكلفة بالاتفاق مع مدققي حساباتها الخارجيين.

٦. يحظر التصرف بفروقات إعادة التقدير الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (٤١)، سواءً بالتوزيع أو الرسملة أو أي وجه من أوجه التصرف، ويتم الإفصاح عنها وإظهارها كأرباح غير متحققة ضمن بند الأرباح المدورة.

٧. اعتماد مبدأ الكلفة عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي (١٦) المتعلق بالممتلكات والمعدات.

٨. على الشركات التي اتبعت مبدأ إعادة التقدير في السنوات السابقة تعديل نتائجها بما يتفق مع مبدأ الكلفة بالتعاون مع مدققي حساباتها الخارجيين.

٣. قانون البنوك:

صدر هذا القانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ بتاريخ ٢٠٠٠/٨/١ حيث أشارت المادة رقم (٦٠) من هذا القنون بضرورة أن يتقيد البنك بتنظيم حساباته وفق الأصول المحاسبية المتعارف عليها وإعداد بياناته المالية بشكل وافٍ يعكس حقيقة الأوضاع المالية للبنك وفروعه والشركات التابعة له مع وجوب الالتزام بأي متطلبات خاصة يحددها البنك المركزي بهذا الشأن.

٤. قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩

استناداً إلى أحكام المادة (٢٣) من قانون تنظيم أعمال التأمين تم إصدار تعليمات رقـم (٤) لسنة ٢٠٠١ بعنوان تعليمات تطبيق معايير المحاسبة الدولية تلتزم بموجبها شركات التأمين بتطبيـق معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية.

كما نصت المادة (٣) من هذه التعليمات بعدم جواز نشر أي بيانات مالية ما لم تلتزم شركة التأمين بتطبيق أحكام هذه التعليمات.

الفصل الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

٣/١ مقدمة:

يعرض هذا الفصل للطريقة والإجراءات الميدانية التي اتبعت لتحقيق أهداف الدراسة، كما يعرض لأداة الدراسة ومتغيراتها، والمعالجة الإحصائية المستخدمة لتحليل بيانات الدراسة والإجابة عن أسئلتها.

٣/٢ أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتطوير الاستبانة المستخدمة في دراسة (صيام، ٢٠٠٦) بعنوان أثر القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها، بحيث تتناسب وموضوع الدراسة، وقد تكونت الاستبانة من ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يشمل البيانات الديموغرافية للمجيبين (التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة في العمل المصرفي)، ودرجة تأييد المجيبين لتطبيق القيمة العادلة، وقد تكون هذا القسم من خمسة أسئلة.

القسم الثاني: يقيس مدى اسهام محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية، وقد تكون هذا القسم من عشرة أسئلة.

القسم الثالث: تضمن مجموعة من الصعوبات (المعوّقات) التي يمكن أن تواجه متخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية عند دراسة القوائم المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة للشركات طالبة الائتمان، وقد تكون هذا القسم من اثني عشر سؤالاً.

تم التأكد من صدق الاستبانة من خلال عرضها على ثلاثة عشر عضواً من أعضاء هيئة التدريس من ذوي الاختصاص في أقسام المحاسبة في كل من الجامعات الأردنية التالية (جامعة اليرموك، جامعة آل البيت، الجامعة الهاشمية، جامعة العلوم التطبيقية وجامعة الزيتونة) وقد أجرى الباحث التعديلات اللازمة على الاستبانة في ضوء اقتراحات المحكّمين حتى أصبحت في صورتها النهائية كما هي في ملحق الدراسة.

كما تم حساب ثبات الاستبانة بطريقة الاتساق الداخلي من خلال ايجاد قيمة معامل (ألفا-كرونباخ) حيث بلغت قيمته ٨٧,٥% مما يعني امكانية اعتماد نتائج الاستبانة والاطمئنان إلى مصداقيتها حيث تعتبر هذه النسبة مقبولة لتجاوزها نسبة ٦٠% (Sekaran, 2003,p 311).

٣/٣ أساليب تحليل البيانات واختبار الفرضيات

لتحقيق أهداق الدراسة، تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١- استخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون ومعامل الاتساق الداخلي (ألفا-كرونباخ)، كما استخدم اختبار (One Sample T-Test) لفحص فرضيات الدراسة.

٢- استخدم الباحث الأساليب الإحصائية الوصفية للحصول على معلومات عامة حول متغيرات الدراسة، حيث تم استخراج التكرارات والنسب المئوية ومقاييس النزعة المركزية (المتوسط الحسابي) ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري، الوسيط).

٤/٣ الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

للتعرف على خصائص أفراد العينة، قام الباحث بتحليل بيانات القسم الأول من الاستبانة والتي تحتوي على البيانات العامة لعينة الدراسة ملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم (١)

يبين الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

رقم السؤال	السؤال	بدائل الإجابة	العدد	النسبة المئوية
١	التخصص العلمي	محاسبة	٥٨	%٣٦,٢٥
		مالية ومصرفية	٥٥	%٣٤,٣٨
		إدارة أعمال	٢١	%١٣,١٢
		اقتصاد	١٠	%٦,٢٥
		أخرى	١٦	%١٠,٠٠
		المجموع	١٦٠	%١٠٠
٢	المؤهل العلمي	دكتوراه	٢	%١,٢٥
		ماجستير	٣٨	%٢٣,٧٥
		بكالوريوس	١١٩	%٧٤,٣٧
		دبلوم كلية مجتمع فما دون	١	%٠,٦٣
		المجموع	١٦٠	%١٠٠
٣	المسمى الوظيفي	مدير ائتمان	٣٤	%٢١,٢٥
		ضابط ائتمان	٧٩	%٤٩,٣٨
		محلل ائتمان	١١	%٦,٨٧
		مراجع ائتمان	١٠	%٦,٢٥
		أخرى	٢٦	%١٦,٢٥
		المجموع	١٦٠	%١٠٠
٤	سنوات الخبرة في العمل المصرفي	أقل من ٥ سنوات	٦٠	%٣٧,٥٠
		من٥ إلى أقل من ١٠ سنوات	٥٧	%٣٥,٦٢
		من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة	٣٠	%١٨,٧٥
		١٥ سنة فأكثر	١٣	%٨,١٣
		المجموع	١٦٠	%١٠٠

يلاحظ من الجدول أعلاه أن ما نسبته ٩٩,٣٧% من عينة الدراسة هم من حملة الشهادة الجامعية الأولى على الأقل، وهذا مؤشر على أن عينة الدراسة مؤهلة تأهيلاً أكاديمياً جيداً.

كما تبين من التحليل بأن نسبة ٧٠,٦٣% من عينة الدراسة هم من تخصصي المحاسبة والمالية والمصرفية الأمر الذي يؤكد معرفة المجيبين بالعمل المصرفي والمحاسبي، كما أن ما نسبته ١٠% هم من حملة تخصصات أخرى مثل نظم معلومات محاسبية وإدارة المخاطر وإدارة البنوك وغيرها وهذا مؤشر على أن هناك تنوع نسبي في التخصص العلمي للموظفين.

كما تبين بأن الخبرة التي تتمتع بها عينة الدراسة في العمل المصرفي هم من كانوا بخبرة تزيد عن ٥ سنوات فأكثر كانت بنسبة ٦٢,٥٠% وهذا دليل بأن عينة الدراسة لديهم الخبرة الكافية في هذا المجال.

ومما يعزز الثقة في إجابات العينة أن ٨٣,٧٥% من المجيبين يرتبط عملهم بشكل مباشر بمنح الائتمان، كل هذه المؤشرات تبين بأنه يمكن الاعتماد على إجابات عينة الدراسة لما لدى مفرداتها من خبرات ومؤهلات.

٣/٥ التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة واختبار الفرضيات

اختبار الفرضية الأولى: لا يؤيد القائمون على أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية تطبيق محاسبة القيمة العادلة.

تم إيجاد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة حول مدى تأييدهم لتطبيق محاسبة القيمة العادلة كما في الجدول التالي:

جدول رقم(٢)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للسؤال الخامس

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٥	درجة تأييدكم لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في الشركات المتقدمة لطلب ائتمان من قبل البنوك التجارية الأردنية	٣,٧٣٩	٠,٧٦٩

يلاحظ من الجدول رقم (٢) وجود تأييد من قبل البنوك التجارية الأردنية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المتقدمة لطلب ائتمان حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة (٣,٧٣٩) وهو أعلى من المتوسط الحسابي الافتراضي (٣) وبانحراف معياري منخفض نسبياً (٠,٧٦٩).

كما تم التحقق من النتيجة أعلاه بإجراء اختبار (One Sample T-Test) حيث تظهر نتائجه في الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

نتائج اختبار (One Sample T-Test) للفرضية الأولى

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	الدلالة الإحصائية	نتيجة الفرضية العدمية
٣,٧٣٩	٠,٧٦٩	١٢,٠٣٦	١,٩٦	٠,٠٠٠	رفض

يتبين من النتائج أعلاه أن قيمة (t المحسوبة تساوي ١٢,٠٣٦) أكبر من قيمتها الجدولية، بالتالي تبعاً لقاعدة القرار: تقبل الفرضية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية (SIG) أكبر من ٠,٠٥، وترفض الفرضية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية (SIG) أقل من ٠,٠٥، بهذا يتم رفض الفرضية العدمية (Ho) وقبول الفرضية البديلة (Ha)، مما يعني أن القائمين على أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية يؤيدون تطبيق محاسبة القيمة العادلة.

اختبار الفرضية الثانية: لا تسهم محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية.

يوضح الجدول التالي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة لأسئلة الفرضية الثانية.

جدول رقم (٤)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة لأسئلة الفرضية الثانية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
إنّ استخدام القيمة العادلة من قبل الشركات طالبة الائتمان:			
٦	يؤدي إلى جعل البيانات المالية أكثر قدرة في التأثير على قرار الموافقة على منح الائتمان.	٤,١٧٨	٠,٥٨٢
٧	يؤدي إلى زيادة القدرة في ترشيد قرار الموافقة في منح الائتمان الخاص بالحكم على نتائج وأحداث حالية.	٤,٠٢٦	٠,٦٤٠
٨	يزيد من القدرة التنبؤية لمتخذي قرار منح الائتمان في أقسام التسهيلات الائتمانية.	٣,٨٨٥	٠,٨١٦
٩	يؤدي إلى زيادة القدرة في التأثير على قرار الموافقة على منح الائتمان من خلال تصحيح توقعات سابقة.	٣,٩٢٤	٠,٧٦٤
١٠	يؤدي إلى زيادة درجة التأكد فيما يخص بدائل القرارات من خلال البيانات التي تعبر عن الوقائع الحالية.	٣,٨٩٨	٠,٦٧٢
١١	يساعد متخذي القرارات في أقسام التسهيلات الائتمانية في تقليل درجة عدم التأكد عند اتخاذهم قرار منح الائتمان.	٣,٨٠٣	٠,٨٢٠
١٢	يتجاوب مع الأحداث غير العادية المتعلقة بمنح تسهيلات ائتمانية وتساعد على توفير المعلومات ذات القدرة التنبؤية المتعلقة بتلك الأحداث الماضية والمستقبلية.	٣,٦٠٥	٠,٨٣٨
١٣	يجعل البيانات المالية بالتوقيت المناسب بالنسبة لأصحاب قرار منح الائتمان.	٣,٧٨٣	٠,٧٢٨
١٤	يجعل البيانات المالية أكثر قابلية للمقارنة لعدة فترات مالية.	٣,٧٩٠	٠,٧٣٤
١٥	يجعل البيانات المالية أكثر قابلية للفهم من قبل أقسام التسهيلات الائتمانية.	٣,٨٩٨	٠,٦٤٢
	إجمالي العبارات	٣,٨٧٩	٠,٤٨٧

يلاحظ من الجدول رقم (٤) أن المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة تشير إلى وجود اتجاهات ايجابية نحو إسهام محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية حيث بلغ (٣,٨٧٩) حيث تعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالمتوسط الحسابي الافتراضي للمقياس البالغ (٣) وبانحراف معياري منخفض (٠,٤٨٧)، كما نلاحظ بأن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات قد تجاوزت المتوسط الافتراضي (٣)، أما على مستوى الفقرات نجد بأن أعلى المتوسطات (الأكثر موافقة) كان للفقرة رقم (٦) بمتوسط بلغ (٤,١٧٨) الأمر الذي يشير إلى أن الشركات التي تستخدم القيمة العادلة في إعداد بياناتها المالية تكون بياناتها أكثر قدرة في التأثير على قرار منح الائتمان، يليها الفقرة رقم (٧) بمتوسط بلغ (٤,٠٢٦) والتي تشير إلى أن البيانات المالية لها القدرة في ترشيد قرار منح الائتمان الخاص بالحكم على نتائج وأحداث حالية، يليها الفقرة رقم (٩) بمتوسط حسابي بلغ (٣,٩٢٤) مما يعني أن استخدام القيمة العادلة يؤدي إلى زيادة القدرة في التأثير على قرار منح الائتمان من خلال تصحيح توقعات سابقة.

أما أقل المتوسطات (الأقل موافقة) كانت للفقرة رقم (١٢) بمتوسط حسابي مرتفع نسبياً (٣,٦٠٥)، أي أن استخدام القيمة العادلة يتجاوب مع الأحداث غير العادية المتعلقة بمنح تسهيلات ائتمانية وتساعد على توفير المعلومات ذات القدرة التنبؤية المتعلقة بتلك الأحداث الماضية والمستقبلية.

وبهدف التحقق من النتائج أعلاه تم استخدام اختبار(One Sample T-Test) حيث كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٥)

نتائج اختبار (One Sample T-Test) للفرضية الثانية

المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	الدلالة الإحصائية	نتيجة الفرضية العدمية
٣,٨٧٩	٠,٤٨٧	٢٢,٦٠٨	١,٩٦	٠,٠٠٠	رفض

يتبين من النتائج أعلاه أن قيمة (t المحسوبة تساوي ٢٢,٦٠٨) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، بالتالي تبعاً لقاعدة القرار يتم رفض الفرضية العدمية (Ho) وقبول الفرضية البديلة (Ha)، أي أن محاسبة القيمة العادلة تسهم في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية.

اختبار الفرضية الثالثة: لا يواجه متخذو قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية معوقات عند دراسة القوائم المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة للشركات طالبة الائتمان.

يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابي والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة لأسئلة الفرضية الثالثة.

جدول رقم (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة لأسئلة الفرضية الثالثة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١٦	يؤدي وجود العديد من بدائل القياس في المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة إلى الكثير من اللبس والغموض في التطبيق العملي.	٣,٦٠٥	٠,٨٣٠
١٧	يؤدي وجود العديد من بدائل الإفصاح في المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة إلى الكثير من اللبس والغموض في التطبيق العملي.	٣,٥٤١	٠,٨٥١
١٨	يؤدي وجود العديد من المعالجات المتعلقة بالتحوط عن القيمة العادلة إلى الكثير من اللبس والغموض في التطبيق العملي.	٣,٤٩٧	٠,٨٦٠
١٩	تفتقر البيانات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة إلى الموضوعية والإثبات المادي وتسمح بإمكانية التلاعب في الحسابات.	٣,٣١٢	١,٠١٨
٢٠	من الصعب الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة وبصفة خاصة البيانات التي تمت تسويتها طبقا لعوامل التضخم.	٣,٤٣٣	٠,٨٨٦
٢١	عدم وجود أنظمة وإرشادات مهنية تلزم باستخدام القيمة العادلة والتوقف عن استخدام التكلفة التاريخية.	٣,٦٧٥	٠,٨٢٦
٢٢	عدم توفر شروط السوق الكفؤ حتى يتم التطبيق الدقيق للقيمة العادلة.	٣,٨٦٦	٠,٧٩٣
٢٣	عدم وجود سعر سوقي لبعض الأدوات المالية الخاصة بعناصر القوائم المالية يجعل من الصعب تطبيق القيمة العادلة.	٣,٧٣٣	٠,٨٨٠
٢٤	عدم وضوح قواعد ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للإفصاح عن القيمة العادلة.	٣,٤٠٨	٠,٩٣٣
٢٥	صعوبة في إمكانية الاعتماد على تقديرات القيمة العادلة مقارنة بالتكلفة التاريخية.	٣,٦٣١	٠,٨٥٧
٢٦	يصعب الاعتماد على بعض الافتراضات عند تقييم الأصول الثابتة كالبرامج والأجهزة بالقيمة العادلة لتحديد القيمة العادلة لها.	٣,٧١٣	٠,٧٧٧
٢٧	يصعب الاعتماد على أسعار السوق أو رأي خبير في تقدير القيمة العادلة لبعض الأصول كالأراضي والمباني.	٣,٢٨٧	٠,٩٦١
	إجمالي العبارات	٣,٥٥٨	٠,٥٥٨

يلاحظ من الجدول رقم (٦) أن المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة يشير إلى وجود معوقات تواجه متخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية عند دراسة القوائم المالية المعدة وفقاً لمفهوم القيمة العادلة للشركات طالبة الائتمان حيث بلغ (٣,٥٥٨) لإجابات عينة الدراسة، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالمتوسط الحسابي الافتراضي للمقياس البالغ (٣) وبانحراف معياري منخفض (٠,٥٥٨)، كما نلاحظ بأن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات قد تجاوز المتوسط الافتراضي (٣)، أما على مستوى الفقرات نجد بأن أعلى المتوسطات (الأكثر موافقة) كان للفقرة رقم (٢٢) بمتوسط حسابي بلغ (٣,٨٦٦) الأمر الذي يشير إلى أن أهم معوّق في قرار منح الائتمان هو عدم توفر شروط السوق الكفؤ لكي يتم التطبيق الدقيق للقيمة العادلة، يليها الفقرة رقم (١٧) بمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٣٣) حيث يعتبر –حسب رأي عينة الدراسة– عدم وجود سعر سوقي لبعض الأدوات المالية الخاصة بعناصر القوائم المالية يجعل من الصعب تطبيق القيمة العادلة الأمر الذي يعوق دون منح الائتمان، يليها الفقرة رقم (٢٦) بمتوسط حسابي بلغ (٣,٧١٣) مما يعني صعوبة الاعتماد على بعض الافتراضات عند تقييم الأصول الثابتة كالبرامج والأجهزة بالقيمة العادلة لتحديد القيمة العادلة لها، الأمر الذي قد يمثل صعوبة في قرار منح الائتمان.

أما أقل المتوسطات (الأقل موافقة) فكانت للفقرة رقم (٢٧) بمتوسط حسابي (٣,٢٨٧) أي أن أقل المعوقات هو الاعتماد على أسعار السوق أو رأي خبير في تقدير القيمة العادلة لبعض الأصول كالأراضي والمباني.

وبهدف التحقق من النتائج أعلاه تم استخدام اختبار (One Sample T-Test) حيث كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٧)

نتائج اختبار (One Sample T-Test) للفرضية الثالثة

المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	الدلالة الإحصائية	نتيجة الفرضية العدمية
٣,٥٥٨	٠,٥٥٨	١٢,٥٢٦	١,٩٦	٠,٠٠٠	رفض

يتبين من النتائج أعلاه أن قيمة (t المحسوبة تساوي ١٢,٥٢٦) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، بالتالي تبعاً لقاعدة القرار يتم رفض الفرضية العدمية (Ho) وتقبل الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني أن متخذي قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية يواجهون معوقات عند دراسة القوائم المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة للشركات طالبة الائتمان.

نتائج الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة وتحليل البيانات واختبار الفرضيات، أمكن للباحث التوصل إلى النتائج التالية

١. هناك تأييد كبير في أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المتقدمة لطلب ائتمان، حيث بلغ الوسط الحسابي نسبة مرتفعة (٣,٧٣٩) وبانحراف معياري متدنٍ نسبياً (٠,٧٦٩)، وهذه النتيجة تؤكد نتيجة دراسة (صيام، ٢٠٠٦) بأن أقسام المحاسبة في البنوك تؤيد تطبيق القيمة العادلة.

٢. تسهم محاسبة القيمة العادلة بشكل ملحوظ في جعل المعلومات المالية أكثر قدرة على ترشيد قرار منح الائتمان الخاص بالحكم على أحداث حالية وسابقة، حيث أظهر التحليل أن الوسط الحسابي كان مرتفعاً حيث بلغ (٣,٨٧٩) وبانحراف معياري (٠,٤٨٧)، تؤكد هذه النتيجة أيضاً نتيجة دراسة (صالح، ٢٠٠٩) بأن محاسبة القيمة العادلة تؤثر بشكل ايجابي على ملاءمة المعلومات المحاسبية كما أكدت ذلك دراسة (صيام، ٢٠٠٦).

٣. هناك معوقات واضحة تؤثر في قرار منح الائتمان منها أن تطبيق القيمة العادلة قد لا يكون دقيقاً في قياس بعض الأصول لعدم توفر شروط السوق الكفؤ، كما أن هناك بعض الأصول ليس لها سوق تداول حقيقي ومنظم قد يؤدي إلى صعوبة في تقييمها وإعطاء سعر سوقي لها، وهذا ما أكده القائمون على العمل المحاسبي حسب دراسة (صيام، ٢٠٠٦).

توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج السابقة، فإنه يمكن تقديم التوصيات التالية:

١. تقع على الجهات المشرعة والمنظمة لمهنة المحاسبة في الأردن مسؤوليات فيما يتعلق بوضع الايضاحات الضرورية لإزالة الإبهام والغموض في التطبيق العملي لمعايير الإبلاغ المالي، عن طريق عقد دورات تدريبية تساعد في فهم آليات تطبيق معايير القيمة العادلة.

٢. من خلال الزيارات الميدانية التي قام بها الباحث واستفسار العاملين في أقسام التسهيلات الائتمانية عن الشهادات المهنية التي يحملونها والنقص الواضح لديهم في هذا المجال، فإن الباحث يوصي بتأهيل القائمين على أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك بشهادات مهنية ذات علاقة، لأنها تزيد من وعي الموظف ودرايته في معايير محاسبة القيمة العادلة.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع العربية:

- البشير، محمد، القيمة العادلة والتشريعات الأردنية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والتدقيق، المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين (القيمة العادلة والإبلاغ المالي) ١٣-١٤/٩/٢٠٠٦م، ٢٠٠٦م، عمان، الأردن.
- التقرير السنوي الخامس والأربعين لعام ٢٠٠٨م، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث، ٢٠٠٩م، عمان، الأردن.
- جمعة، أحمد، وخنفر، مؤيد، المدقق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة: دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى، المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين (القيمة العادلة والإبلاغ المالي) ١٣-١٤/٩/٢٠٠٦م، ٢٠٠٦م، عمان، الأردن.
- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠٠٩م، ٢٠٠٩م، عمان، الأردن.
- الخداش، حسام الدين، وعبد اللطيف، مضر، نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في البلدان النامية: حالة القطاع المصرفي في الأردن، المؤتمر السنوي لجمعية المحاسبين البريطانيين، ١-٣/٤/٢٠٠٨م، ٢٠٠٨م، بلاك بول، بريطانيا.

- خريسات، علا، دور محاسبة القيمة العادلة في تخطيط عملية التدقيق الخارجي دراسة ميدانية على البنوك الموجودة بالأردن، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٨م، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- دهمش، نعيم، وأبو زر، عفاف، اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة، المؤتمر العلمي المهني الدولي السادس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين (المحاسبة في خدمة الاقتصاد) ٢٢-٢٣/٩/٢٠٠٤م، ٢٠٠٤م، عمان، الأردن.
- دهمش، نعيم، وأبو زر، عفاف، موثوقية وملاءمة استخدام القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها، المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين (القيمة العادلة والإبلاغ المالي) ١٣-١٤/٩/٢٠٠٦م، ٢٠٠٦م، عمان، الأردن.
- السعافين، هيثم، مشاكل تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلةالدولية ونظرة هيئات الرقابة الحكومية، المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين (القيمة العادلة والإبلاغ المالي) ١٣-١٤/٩/٢٠٠٦م، ٢٠٠٦م، عمان، الأردن.
- الشرع، مجيد، تأثير التقييم بالقيمة العادلة للأدوات المالية على المصارف الأردنية، المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين (القيمة العادلة والإبلاغ المالي) ١٣-١٤/٩/٢٠٠٦م، ٢٠٠٦م، عمان، الأردن.
- الشيرازي، عباس، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، دار السلاسل، مصر.

- صالح، رضا، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، ، العدد ٢، المجلد رقم ٤٦، (٢٠٠٩م)، متوفر على http://www.alex-commerce.edu.eg/Pdf/46_22_2.pdf
- صيام، وليد، أثر القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها: دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية، المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين (القيمة العادلة والإبلاغ المالي) ١٣-١٤/٩/٢٠٠٦م، ٢٠٠٦م، عمان، الأردن.
- الطرايرة، جمال، التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٥م، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- عطية، سليمان، مزايا محاسبة القيمة العادلة ومساوئها، المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين (القيمة العادلة والإبلاغ المالي) ١٣-١٤/٩/٢٠٠٦م، ٢٠٠٦م، عمان، الأردن.
- عواد، روحي، محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير، ٢٠١٠م، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- قانون الأوراق المالية رقم ٧٦، ٢٠٠٢م، عمان، الأردن.
- قانون البنوك رقم ٢٨، ٢٠٠٠م، عمان، الأردن.
- قانون التأمين رقم ٣٣، ١٩٩٩م، عمان، الأردن.

- قانون الشركات رقم ١٧، ٢٠٠٣م، عمان، الأردن

- القطاونة، عادل، تأثير تطبيق القيمة العادلة على جودة البيانات المالية دراسة ميدانية على الشركات المساهمة المدرجة أسهمها في بورصة عمان ضمن السوق الأول، المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين (القيمة العادلة والإبلاغ المالي) ١٣-١٤/٩/٢٠٠٦م، ٢٠٠٦م، عمان، الأردن.
- لوندي، فهيم، المحاسبة عن القيمة العادلة في البنوك التجارية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية: دراسة تطبيقية في المملكة الأردنية الهاشمية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ١٢١-١٨٢، (٢٠٠٢).
- مطر، محمد ، والسويطي، موسى، أثر استخدام منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية، المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين (القيمة العادلة والإبلاغ المالي) ١٣-١٤/٩/٢٠٠٦م، ٢٠٠٦م، عمان، الأردن.
- مطر، محمد، ونور، عبد الناصر، والقشي، ظاهر، العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الثالث (الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول) ٢٨-٢٩/٤/٢٠٠٩م، ٢٠٠٩م، جامعة الإسراء الخاصة، عمان، الأردن.
- نور، عبد الناصر، وعدس، نائل، القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة، المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين (القيمة العادلة والإبلاغ المالي) ١٣-١٤/٩/٢٠٠٦م، ٢٠٠٦م، عمان، الأردن.

- الياسين، بشار، المحاسبة عن القيمة العادلة للأدوات المالية والاستثمارات العقارية: دليل حول ملاءمة مقاييس الدخل المبنية على أساس القيمة العادلة في شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، ٢٠٠٩م، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن.

المراجع الأجنبية:

- Financial accounting standard board (FASB), Statement of financial accounting standard No. 107, 1991, Disclosure about fair value of financial instruments.
- Hitz, Joerg-Markus, Fair the Decision Usefulness of Fair Value Accounting – A Theoretical Perspective, *European Accounting Review*, Vol, 16, No.2, PP: 323–362, (2007).
- International accounting standard board (IASB), 1980, Statement of Financial Accounting Concepts No.2.
- Koonce, Lisa, and Nelson, Karen, and Shakespeare, Catherine, How Do Investors Assess the Relevance of Fair Value for Financial Instruments?, 2009, available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=1431649.
- Magnan, Sanders, Thornton, Daniel, Fair Value Accounting, 2009, available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=1543210.
- Sekaran, Uma, Research methods for business, A skill building approach, Fourth edition, 2003, John Wiley & sons. Inc.
- Shaffer, Sanders, Fair Value Accounting: Villain or Innocent Victim Exploring the Links between Fair Value Accounting, Bank Regulatory Capital and the Recent Financial Crisis, 2010, available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=1543210.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (١)

الاستبانة

الجامعة الهاشمية
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم المحاسبة

السيد الفاضل.. / السيدة الفاضلة..
قسم التسهيلات الائتمانية / البنك..
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

هذه الاستبانة جزءٌ من دراسة ميدانية يقوم بها الباحث بعنوان " **ملاءمة محاسبة القيمة العادلة لقرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية** " لغايات استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل.

أرجو منكم التكرم بالاطلاع على الاستبانة وقراءة فقراتها بعناية ودقة، ومن ثم الإجابة عن أسئلتها بدقة وموضوعية، علمًا بأن المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

أشكر لكم حسن تعاونكم

الباحث
عبد الله كمال

القسم الأول: الخصائص الديموغرافية و درجة تأييد تطبيق القيمة العادلة.

يرجى وضع دائرة حول رمز البديل الملائم للأسئلة التالية:

١. التخصص العلمي:
- محاسبة
- مالية و مصرفية
- ادارة أعمال
- اقتصاد
- أخرى (يرجى ذكرها) ....

٢. المؤهل العلمي:
- دكتوراه
- ماجستير
- بكالوريوس
- دبلوم كلية مجتمع فما دون
- أخرى (يرجى ذكرها) ....

٣. المسمى الوظيفي:
- مدير ائتمان
- ضابط ائتمان
- محلل ائتمان
- مراجع ائتمان
- أخرى (يرجى ذكرها) ....

٤. سنوات الخبرة في العمل المصرفي:
- أقل من ٥ سنوات
- من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات
- من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة
- ١٥ سنة فأكثر

٥. درجة تأييدكم لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في الشركات المتقدمة لطلب ائتمان من قبل البنوك التجارية الأردنية:
- مؤيد إلى حد كبير جداً
- مؤيد إلى حد كبير
- مؤيد إلى حد متوسط
- مؤيد إلى حد قليل
- مؤيد إلى حد قليل جداً

<u>القسم الثاني: مدى اسهام محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قـرار مـنح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية:</u>

يرجى وضع إشارة (✓) أمام درجة موافقتكم على كل عبارة من العبارات التالية:

رقم العبارة	العبارة	درجة الموافقة				
		موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق اطلاقاً
	إنّ استخدام القيمة العادلة من قبل الشركات طالبة الائتمان:					
٦	يؤدي إلى جعل البيانات المالية أكثر قدرة في التأثير على قـرار الموافقة على منح الائتمان.					
٧	يؤدي إلى زيادة القدرة في ترشيد قرار الموافقة في منح الائتمـان الخاص بالحكم على نتائج وأحداث حالية.					
٨	يزيد من القدرة التنبؤية لمتخذي قرار منح الائتمـان فـي أقسـام التسهيلات الائتمانية.					
٩	يؤدي إلى زيادة القدرة في التأثير على قرار الموافقة على مـنح الائتمان من خلال تصحيح توقعات سابقة.					
١٠	يؤدي إلى زيادة درجة التأكد فيما يخص بدائل القرارات من خلال البيانات التي تعبر عن الوقائع الحالية.					
١١	يساعد متخذي القرارات في أقسام التسهيلات الائتمانية في تقليـل درجة عدم التأكد عند اتخاذهم قرار منح الائتمان.					
١٢	يتجاوب مع الأحداث غير العادية المتعلقة بمنح تسهيلات ائتمانية وتساعد على توفير المعلومات ذات القدرة التنبؤية المتعلقة بتلك الأحداث الماضية والمستقبلية.					
١٣	يجعل البيانات المالية بالتوقيت المناسب بالنسبة لأصحاب قـرار منح الائتمان.					
١٤	يجعل البيانات المالية أكثر قابلية للمقارنة لعدة فترات مالية.					
١٥	يجعل البيانات المالية أكثر قابلية للفهم من قبل أقسام التسـهيلات الائتمانية.					

القسم الثالث: المعوّقات (الصعوبات) التي تواجه متخذي قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية عند دراسة القوائم المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة للشركات طالبة الائتمان:

يرجى وضع إشارة (✓) أمام درجة موافقتكم عن كل معوّق (صعوبة) من المعوّقات (الصعوبات) التالية:

رقم العبارة	المعوّقات (الصعوبات)	درجة الموافقة				
		موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق اطلاقاً
١٦	يؤدي وجود العديد من بدائل القياس في المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة إلى الكثير من اللبس والغموض في التطبيق العملي.					
١٧	يؤدي وجود العديد من بدائل الافصاح في المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة إلى الكثير من اللبس والغموض في التطبيق العملي.					
١٨	يؤدي وجود العديد من المعالجات المتعلقة بالتحوط عن القيمة العادلة إلى الكثير من اللبس والغموض في التطبيق العملي.					
١٩	تفتقر البيانات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة إلى الموضوعية والإثبات المادي و تسمح بإمكانية التلاعب في الحسابات.					
٢٠	من الصعب الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة وبصفة خاصة البيانات التي تمت تسويتها طبقاً لعوامل التضخم.					
٢١	عدم وجود أنظمة وإرشادات مهنية تلزم باستخدام القيمة العادلة والتوقف عن استخدام التكلفة التاريخية.					
٢٢	عدم توفر شروط السوق الكفؤ حتى يتم التطبيق الدقيق للقيمة العادلة.					
٢٣	عدم وجود سعر سوقي لبعض الأدوات المالية الخاصة بعناصر القوائم المالية يجعل من الصعب تطبيق القيمة العادلة.					
٢٤	عدم وضوح قواعد ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للإفصاح عن القيمة العادلة.					
٢٥	صعوبة في إمكانية الاعتماد على تقديرات القيمة العادلة مقارنة بالتكلفة التاريخية.					
٢٦	يصعب الاعتماد على بعض الافتراضات عند تقييم الأصول الثابتة كالبرامج والأجهزة بالقيمة العادلة لتحديد القيمة العادلة لها.					
٢٧	يصعب الاعتماد على أسعار السوق أو رأي خبير في تقدير القيمة العادلة لبعض الأصول كالأراضي والمباني.					

و تفضلوا بقبول جزيل الشكر والتقدير لتعاونكم في تعبئة الاستبانة

ملحق رقم (٢)

قائمة بأسماء محكمي الاستبانة

الإسم	الجامعة
١. الأستاذ الدكتور يوسف سعادة	جامعة العلوم التطبيقية
٢. الأستاذ الدكتور خالد الخطيب	جامعة العلوم التطبيقية
٣. الدكتور خليل نمر	جامعة العلوم التطبيقية
٤. الدكتور حسام الدين الخداش	الجامعة الهاشمية
٥. الدكتور مضر عبد اللطيف	الجامعة الهاشمية
٦. الدكتور مهند عتمة	الجامعة الهاشمية
٧. الدكتور سليمان البشتاوي	جامعة آل البيت
٨. الدكتور جمال الشرايري	جامعة آل البيت
٩. الدكتور غسان مطارنة	جامعة آل البيت
١٠.الأستاذ الدكتور أحمد جمعة	جامعة الزيونة
١١.الأستاذ الدكتور عبد الرزاق شحادة	جامعة الزيتونة
١٢.الدكتور سمير البرغوثي	جامعة الزيتونة
١٣.الدكتور ميشيل سويدان	جامعة اليرموك

ABSTRACT

The Relevancy of Fair Value Accounting to the Decisions for Granting Credit in the Jordanian Commercial Banks

Prepared by

Abdallah Mustafa Kamil Kamal

Supervisor

Dr. Walid Zakaria Siam

Associate Professor

This study aimed to identify the relevancy of fair value accounting to the decisions of granting credit in the Jordanian commercial banks, and how much does fair value accounting contributes to make financial statements relevant for granting credit approval decision makers. It also identified the most important constraints that face granting credit decision to get the approval.

To achieve the study objectives a questionnaire was developed and distributed to all Jordanian commercial banks (16) bank as 2009. The number of distributed questionnaires were (208) questionnaire, the recovered questionnaires were (172) but for purposes of statistical analysis were (160) questionnaire, Arithmetic averages and standard deviations were used in analyzing study sample answers and (One Sample T-Test) was used to test hypotheses of the study.

The analysis study showed that there is a great support by credit departments to implement fair value accounting by companies which need credit. In addition it showed that fair value accounting significantly contributes to making financial statements helpful in decision of grant credit by judging the current and previous events. It also revealed that there are

constraints that may affect the approval of granting credit. One of which is that implementing fair value accounting may not be accurate in measuring some assets because of the lack of efficient market conditions. In addition there are some assets which have no real and structured trading market, which in turn may cause difficulty in assessing these assets and giving it fair market value.

In view of these results, the researcher recommends the legislature's organizational foundations of the accounting profession in Jordan do to put the necessary clarifications to eliminate the ambiguity and uncertainty in practice of fair value accounting topics by holding training courses that help in understanding the mechanisms of the application of fair value.